

Distr.: General
17 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى، بعد مضي أيام فقط على رسالتي المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير (A/ES-10/887-S/2022/25)، بسبب تصاعد القمع والهجمات على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

فبعد أسبوعين من عام 2022، لم تعد توجد بالفعل عبارات تصف هجمة جرائم إسرائيل وانتهاكاتها، حيث لا يزال هذا الاحتلال غير القانوني واليشع يستهدف الصغار والكبار، جاعلا الحياة لا تطاق بالنسبة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين ومتسببا بمعاناة وصدمة إنسانيتين هائلتين.

وفي الساعات الأولى من 12 كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رجلا في الثمانين من العمر يُدعى عمر أسعد خلال مدهمة عسكرية لقرية جليجيا، بالقرب من رام الله. وكان هذا الرجل المسن، المولود عام 1941، يقود سيارته عائدا إلى منزله من زيارة لأقاربه عندما أوقفته قوات الاحتلال الإسرائيلية تعسفا وبغف، وسحبته من سيارته وقيدت يديه وعصبت عينيه وكممت فاه واعتدت عليه وجرت مسافة 200 متر وألقت به داخل مبنى مهجور حيث ترك فاقد الوعي. وعُثر على السيد أسعد ميتا مرميا على أرض المبنى الباردة وذراعه خلف ظهره وكانت أصفاد بلاستيكية لا تزال مكبله حول أحد معصميه.

إن عمر أسعد، الذي كان يعاني من أمراض سابقة في القلب، ومن داء السكري وارتفاع ضغط الدم، والذي خضع سابقا لجراحة قلب مفتوح، كان مواطنا فلسطينيا أمريكيا من ميلووكي عاش في الولايات المتحدة لعقود مع أطفاله وأحفاده قبل أن يعود للعيش في فلسطين عام 2012 عند تقاعده. وفي ما كان من المفترض أن يكون الفصل الأخير من حياته الذي كان يود أن يقضيه في وطنه مع أحبائه، انتهت رحلة السيد أسعد بطريقة ولا أبشع لا مبرر لها تعكس صراحة حقيقة المعاناة التي يعيشها شعبنا في ظل هذا



الاحتلال غير القانوني. إننا نشعر بالأسى لفقدان عمر أسعد ونعرب عن عميق تعازينا لأسرته، ونكرر تأكيد ما طالبت به وهو محاسبة إسرائيل على إفلاتها من العقاب.

إن إسرائيل تدعي بأن السيد أسعد اعتُقل لمقاومته عملية تفتيش عسكرية خلال مدهامة قامت بها في جليليا قوات الاحتلال الإسرائيلية. وبغض النظر عن قيام إسرائيل، على عادتها، بإلقاء اللوم على الضحية وعن ادعاءاتها الفارغة بشفافية تحقيقاتها ومصداقيتها، يجب طرح هذه الأسئلة: لماذا كان هؤلاء الجنود يضايقون رجلا في الثمانين من العمر عندما كان يقود سيارته إلى منزله مساءً فحسب؟ وأي مجتمع هو هذا الذي ينمي هذا السلوك المعادي للمجتمع، مثل عدم احترام كبار السن والازدراء الكامل بحياة البشر؟ وبعد ارتكاب هذه الفظاعة، كيف يمكن لهؤلاء الجنود أن ينظروا إلى آبائهم وأجدادهم في أعينهم من دون أن ينتابهم أي شعور بالذنب؟ إن هذا السلوك الإجرامي والهجمي لا يمكن تطبيعته والتغاضي عنه إلا في مجتمع جرد شعبا بأسره من إنسانيته، كالمجتمع الذي ولده الاحتلال الإسرائيلي.

عمر أسعد ليس الضحية الفلسطينية المسنة الوحيدة التي سقطت بسبب العنف والإرهاب الإسرائيليين. وكما ورد بالتفصيل في رسالتنا السابقة، لا يزال سليمان الحثالين البالغ من العمر 75 سنة في وضع حرج وفي غيبوبة مستحثة بعد جراحة أجريت له في الدماغ بسبب كسور في جمجمته عندما وقع ضحية اعتداء دهس بالسيارة قام به مستوطن إسرائيلي عمد إلى جرّ جسمه لعدة أمتار قبل أن يفر من مكان الحادث على مرأى من الجنود الإسرائيليين.

ومن الواضح أن المستوطنين والجنود الإسرائيليين يعتقدون أن في إمكانهم مهاجمة وقتل الفلسطينيين وهم على يقين مطلق بعدم محاسبتهم. كيف يمكن لأي شخص أن يصدق حقا ادعاءات إسرائيل بأنها تريد السلام؟ لذا، ورغم الدعوات إلى إجراء تحقيقات "سريعة وشاملة وشفافة"، فإن ما يسمى بقضاء نابع من نظام احتلال يحمي الإفلات من العقاب ويزدري بالمحاسبة هو قضاء يحظى، إن حظي، بالحد الأدنى من المصداقية. ومن غير المستغرب إذا أن الأمم المتحدة وثقت عيوباً متعددة وغير قانونية في ما يسمى بقضاء الاحتلال، لا بل حتى المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية سلطت الضوء مرارا على عدم قيام التحقيقات الإسرائيلية قط بتوجيه الاتهام، ما يؤدي إلى عدم إجراء أي محاكمات.

إننا نحضّ من يطالبون بإجراء تحقيقات وبالمساءلة على توجيه النداءات نفسها إلى المحكمة الجنائية الدولية لكي تواصل ولايتها وتعمل على الوضع في فلسطين في مواجهة جرائم الحرب التي لا حصر لها التي ارتكبتها، وما زال يرتكبها، الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع ضد الشعب الفلسطيني. وإذا كان المجتمع الدولي يؤمن حقا بالمساءلة والعدالة لفلسطين، فينبغي أن يكون بات واضحا الآن أنه لا يمكن تحقيقهما إلا بتطبيق القانون الدولي، لا بعرقلة أو تأخير تطبيقه أو، وما هو أسوأ من ذلك، بإعفاء الجناة وحمايتهم. ويجب أن تشمل الإجراءات الدولية دعم آليات المحاسبة، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن واتخاذ إجراءات قانونية لدى المحاكم من قبيل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، باعتبارها أكثر السبل قابلية للتطبيق من أجل تحقيق العدالة والسلام.

واليوم، لا بد لي أيضا من أن أوجه الانتباه إلى الوضع الحرج الذي يعيشه السجناء الفلسطينيون، إذ لا تزال حقوقهم الإنسانية تُنتهك في ظل سياسة الإهمال الطبي الشائنة التي تنتهجها إسرائيل. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على التصدي للانتهاكات والتعذيب المنهجين للسجناء الفلسطينيين والمطالبة بإنهائها. إن عددا متزايدا من الفلسطينيين المسجونين يكافح، بكل ما للكلمة من معنى، من أجل الحفاظ على

حياتهم في ظل ظروف قاسية، بما فيها الإضراب عن الطعام لمدة أشهر، والعقاب الجماعي، والإهمال الطبي، والممارسة الواسعة النطاق وغير القانونية المتمثلة في "الاحتجاز الإداري"، التي تحتجز بموجبها قوات الاحتلال الإسرائيلية الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى من دون تهمة أو محاكمة عادلة.

إن ناصر أبو حميد محتجز منذ عام 2002 وهو يعاني من ورم سرطاني في رئتيه. وبعد اكتشاف الورم في عام 2021، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تقديم أي علاج لناصر، الذي تدهورت صحته بشكل كبير. وهو حاليا في غيبوبة ويديه وقدميه مكبلتين بالأصفاد. لقد أعطي أفراد أسرة أبو حميد أقل من 10 دقائق لرؤية ابنهم في هذه الحالة المروعة وهو يموت أمام أعينهم.

يجب إدانة هذه السياسة اللاإنسانية المتمثلة في القتل البطيء للسجناء المرضى، بتركهم يموتون من دون الحصول على العلاج الطبي المناسب، ويجب دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى الكف عن كل هذه الممارسات والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وعبد الباسط معطان هو ضحية أخرى تسجنه إسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020. لقد خضع عبد الباسط لعدة عمليات جراحية غير ناجحة لإزالة نوعين من السرطان بلغا مرحلة حرجية. وقد تطلب ذلك علاجاً إضافياً؛ إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلية سجنّت عبد الباسط ومنعت حصوله على أي علاج أو دواء، كما ترفض محكمة الاحتلال تقديم أي عون إلى فرد يحتضر. وأفادت أسرة معطان بما يلي في ما يتعلق بالصحة المتدهورة لعبد الباسط: "إن حالة المعتقل الإداري المريض بالسرطان صعبة وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم. إن صحته آخذة بالتدهور وهو قد يبلغ نفس المرحلة التي وصل إليها ناصر أبو حميد. حُدد موعد محاكمته في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، إلا أن لفظ الحكم أرجئ أسبوعاً إلى حين إجراء الفحوصات والأشعة السينية. وللأسف، لم تجر أي فحوص أو أي أشعة سينية، ولم يحدد موعد جديد للمحاكمة".

ولذلك، فإننا نوجه نداء عاجلاً آخر إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لكي يولي اهتماماً عاجلاً بمحنة آلاف المدنيين الفلسطينيين الذين تسجنهم إسرائيل، وبينهم أطفال ونساء ومصابون بأمراض خطيرة، ولكي يعمل على ضمان احترام القانون الدولي الإنساني وإنقاذ الأرواح.

وإزاء خلفية التقاعس هذه، يثبت استمرار وهول جرائم إسرائيل أن نواياها هي ترسيخ احتلالها ونظامها للفصل العنصري. إن الممارسة الطويلة الأمد المتمثلة في إعفاء إسرائيل من القواعد، التي تسمح لها بالإمعان في أفعالها كما لو كانت دولة فوق القانون، تشجع على هذا الإفلات من العقاب وتثبت أن الإدانات المتكررة وإعادة التأكيد على القانون من دون اتخاذ أي إجراءات لم تؤدي إلا إلى إطالة وتأجيج هذا الصراع وعذاب الشعب الفلسطيني. لقد آن الأوان لاتخاذ الإجراءات والتطبيق من أجل وقف هذا الإفلات من العقاب والسعي إلى إحقاق العدالة لضحايا هذا الاحتلال غير القانوني، وفتح أفق لإيجاد حل عادل وسلمي لهذا الظلم الجسيم.

بعد انقضاء نصف شهر كانون الثاني/يناير، وفي ظل إمعان إسرائيل في ارتكاب جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، يجب على مجلس الأمن ألا يسمح بأن يظل التقاعس وعدم المحاسبة هما المعيار على نحو يدعو إلى الأسف، كما رأينا في السنوات السابقة. سنة بعد سنة، يتوقع المجتمع الدولي أن يحرز الاحتلال نتائج مختلفة في حين يعلم أن تعنت إسرائيل وإفلاتها من العقاب يعرقلان السلام ويقوضان أسس القانون الدولي ومصادقية الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجلس والمجتمع الدولي بأسره أن يواصل التعامل مع هذا

التحدي الصارخ بالاسترضاء والنقاعس. إن الطريق الوحيد للمضي قدماً هو أن تكون لدينا ببساطة الإرادة لمتابعة التطبيق الرامي إلى إنهاء هذا الظلم التاريخي بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 740 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 11 كانون الثاني/يناير 2022 (A/ES-10/887-S/2020/25)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

وزير

المراقب الدائم